مجموعة مستغلي المحلات التجارية الخاصة بالمقاهي والمطاعم
محطة القطار الفائق السرعة الرباط أكدال

الرباط، بتاريخ 15 يوليوز 2020

الى السيد المدير العام

للمكتب الوطني للسكك الحديدية « ONCF »

الرباط

الموضوع: جائحة COVID 19 بالمغرب - الإجراءات المتخذة بخصوص واجبات الكراء وأعباء التسيير خلال وبعد فترة الحجر الصحي والطوارئ الصحية

المراجع: - رسالتنا بتاريخ 10 يونيو 2020

- رسالة السيد مدير قطب التنمية رقم SGMCG/DCP/DV/PDV/20/637 بتاريخ 6 رقم يوليوز 2020

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يؤسفنا السيد المدير العام، نحن مستغلي المحلات التجارية الخاصة بالمقاهي والمطاعم بمحطة القطار الفائق السرعة الرباط أكدال والموقعين بالجداول المرفقة، أن نخبركم أن محلاتنا التجارية لازالت مغلقة منذ رفع الحجر الصحي، وما يترتب عنه من تفاقم للأزمة بالنسبة للمقاولات والمؤدية حتما للإفلاس والرفع من البطالة، وذلك بسبب تجاهلكم للوضع الإقتصادي العصيب الذي يعيشه قطاعنا وعدم إبدائكم أي إشارة أو مقترحات من شأنها التخفيف من هذا الضرر قصد استئناف العمل في ظروف جيدة والإبقاء على تشغيل اليد العاملة.

في هذا الإطار، نشير أنه منذ بداية الجائحة، كانت هناك كثير من الدعوات من جهات وهيئات مختلفة للسيد رئيس الحكومة في إطار التخفيف من الأضرار التي لحقت المقاولات والمهنيين قصد الإعفاء الكلي من أداء واجبات كراء المحلات التجارية التابعة للأملاك الجماعية والمؤسسات العمومية والشبه عمومية على غرار ما قامت به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في بلاغها الصادر بتاريخ 8 ابريل 2020 وذلك بتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي أولى عناية خاصة بالمقاولات والفئات المتضررة من آثار جائحة كوفيد -19منذ بداية هذه الأزمة.

كما نحيطكم علما، السيد المدير العام، أن مقاولات المراكز التجارية الكبرى بالمغرب أبانت في هذه الظرفية العصيبة عن مدى وطنيتها وكانت كلها سباقة للإعلان منذ بداية الحجر الصحي عن الإعفاء التام من الواجبات الكرائية

للمحلات التجارية التابعة لها دون أية شروط تذكر مع الإبقاء على أخذ الوضع الاقتصادي ما بعد الحجر الصحي بعين الاعتبار، واعين بأهمية نجاح شركائهم قصد نجاح مقاولاتهم.

خلافا لما سبق، وبعد مراسلتنا لكم السيد المدير العام برسالة بتاريخ 10 يونيو 2020، نوضح لكم بواسطتها عن مدى الضرر الذي لحق مقاولاتنا قبل الجائحة بسبب الوضع القائم والمحيط الغير الملائم والغير المشجع لزيارة الزبناء لمحلاتنا التجارية المتواجدة بالطابق الأول رغم إخطارنا وتذكيرنا به للمصالح المختصة مرات عديدة، وخلال الجائحة بسبب الإقفال الكلي لمحلاتنا التجارية والضرر الذي يمكنه أن يلحقنا بعد رفع الحجر الصحي، كما تقدمنا بملتمسات من شأنها التخفيف من الأزمة السائدة وضمان الإستمرارية والحفاظ على مناصب الشغل، تفاجئنا خلال الأسبوع الثاني بعد رفع الحجر الصحي بجواب السيد مدير قطب التنمية التابع للمكتب الوطني للسكك الحديدية، يشير من خلاله على رفضه لملتمس التخفيض من السومة الكرائية على إثر تداعيات الجائحة انطلاقا من شهر مارس 2020 مع إغفاله الجواب على بعض ملتماستنا وإبدائه تفهم الصعوبات الحالية وتأثير هذه الفترة على النشاط التجاري، كما دافع ببعض المعطيات عن حسن تدبير هذا المرفق الخاص بالمقاهي والمطاعم، مطالبا بأداء كل المستحقات في أقرب الآجال والا سيضطر الى تطبيق إنهاء العقد.

ومن خلال جواب السيد مدبر قطب التنمية، يتضح لنا أن لغة التهديد كانت حاضرة بقوة وغابت كل المقترحات والعبارات التي من شأنها التخفيف من التوتر القائم بين الأطراف، مستغلا بذلك عدم التوازن التعاقدي من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية بالمغرب، مايجعل الشروط المسبقة الذكر شروط تعسفية وغير قابلة للتنفيذ في ظل الأزمة التي تطال العالم بأكمله، كما نود الإشارة، السيد المدير العام، على الإقتداء بالقرار المولوي السابق الذكر بخصوص الإعفاء الكلي لواجبات الكراء خلال الحجر الصحي.

أما بخصوص إشارة السيد مدير قطب التنمية بواسطة بعض المعطيات على أن كل الأمور تسير على مايرام، نشير لكم أنه كانت ولازالت هناك بعض الإخفاقات التي لا يجب أن تطال مشروع ملكي بهذا الحجم، ونذكر على سبيل المثال:

- عدم نجاعة دراسة الكهرباء الأولية الذي يخلق لنا عدة مشاكل الى حدود الساعة، بحيث طالنا انقطاع كهربائي لعدة مرات دام في بعض الفترات لمدة تفوق أسبوع، بمعني أن المحلات التجارية بقية مقفلة طيلة هذه المدة بالإضافة الى تعطيل بعض التجهيزات المشتغلة بالكهرباء،
- المصاعد المؤدية للطابق الأول وللمطاعم عاطلة منذ إفتتاح المشروع الى حدود الساعة،
- تهميش موقع المطاعم في المشروع، والتي تشغل يد عاملة مهمة، على مسار المسافرين والزوار، وعدم الإشارة إليه بعلامات واضحة.

بالإضافة لما سبق، نجد من بين **"عشرة أرقام معبرة"** والموجودة على البوابة الاكترونية للمكتب الوطني للسكك الحديدية، والتي تعتبر مؤشرات النجاح، رقم 3000 مقاولة مغربية معبأة، ولكننا نسجل غياب وجود أي مؤشر

يترجم مدى رضى هذه المقاولات ومدى صحة وضعها الإقتصادي، ناهين عن الإغفال على مؤشرات أخرى تصب في صلب الحكامة الجيدة وحسن التسيير ونجاح المشروع كما هو الحال بالنسبة لمثيلاتها بالدول المتقدمة.

نشير في نفس السياق، أن مايقارب 60 % من المقاولات المستغلة للمحلات التجارية في محطة القطار بالدار البيضاء الميناء أقفلت أبوابها، كما تبعت نفس النهج مقاولات أخرى بمحطات القطار الفائق السرعة بمدن أخرى (القنيطرة، الدار البيضاء المسافرين والرباط أكدال) ، ونحن الان، بعد عدم أخذكم بعين الإعتبار الوضع الإقتصادي الإستثنائي التي تعيشه المقاولة ، بصدد دراسة إمكانية نهاية العقد بصفة جماعية على إثر الأضرار التي لحقتنا من جراء سوء التسيير قبل الجائحة و تداعيات كوفيد -19.

كما نحيطكم علما، السيد المدير العام، اننا أخبرنا عمالنا بالأزمة الإقتصادية التي تعيشها مقاولاتنا، وأننا سنكون مجبرين على إبقاء محلاتنا مغلقة وإنهاء العقد بصفة جماعية وتسريح كل العمال في حالة عدم تقديمكم أي مقترحات من شأنها التخفيف من هذا الوضع القائم.

هذا، وبعد تداول هذه الأخبار على نطاق واسع، بدأت بين العمال بعض الدعوات للقيام بوقفات احتجاجية أمام محطة القطار الفائق السرعة الرباط أكدال. لذا ننهي الى علمكم، السيد المدير العام، انكم تتحملون المسؤولية كاملة في حالة وقوع أي انحراف أو تطور في طرق الإحتجاج لا تحمد عقباه، بحكم أنه لا يمكن لمقاولاتنا المتأزمة والمغلقة الاستمرار في الاحتفاظ بعمالها وأن الحلول لديكم لتجنب إفلاس مقاولاتنا والاحتفاظ بالعمال.

في الختام، نشكركم السيد المدير العام على تفهمكم و نشير أننا منفتحون على كل المقترحات التي من شأنها مساعدة المقاولة على الخروج من هذه الأزمة وابقائها متعافية اقتصاديا في إطار المقاربة التشاركية الهادفة والتي يدعوا لها صاحب الجلالة في كثير من المناسبات.

- **نسخة موجهة الى الديوان الملكي**
- **نسخة موجهة الى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء**
- **نسخة موجهة الى السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي**
- **نسخة موجهة الى السيد والي جهة الرباط سلا القنيطرة**
- **نسخة موجهة الى السيد وسيط المملكة**